

The Modern Activities for Internal Revision and Its Roles on Performance and Effectiveness to Electronic Government (Study on Tax Department in Khartoum State)

Mohammed Ishag Abdalla Abaker

Faculty of Management Sciences || University of Bahri || Sudan

Mohyeeldin Mohmed Ibrahim Osman

Faculty of Economic and Commercial Studies || University of Nyala || Sudan

Faculty of Arts and Sciences at Tabrja || Aljouf University || KSA

Abstract: This research investigates the relationship between the roles of modern activities for internal revision presented in consultancy services, confirmation services, risk management and effectiveness of performing electronic government through governmental units. The researchers used questionnaire form for collecting field data from internal auditors and inspectors of tax department in Khartoum State. The research found that there is direct correlation between the role of modern activities for internal revision and effectiveness for performing electronic government in tax department. This research recommends in increasing the units of government by the roles of modern activities for internal revision to ensure greater effectiveness on performing the electronic government.

Keywords: Consultancy Services- Confirmation Services, Risk Management, Electronic Government.

الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية (دراسة على ديوان الضرائب بولاية الخرطوم)

محمد إسحق عبد الله أبكر

كلية العلوم الإدارية || جامعة بحري || السودان

محي الدين محمد إبراهيم عثمان

كلية الاقتصاد والدراسات التجارية || جامعة نيالا || السودان

كلية العلوم والآداب || بطبرجل || جامعة الجوف || المملكة العربية السعودية

المخلص: استهدف البحث اختبار العلاقة بين دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والمتمثل في الخدمات الاستشارية، خدمات التأكيد، إدارة المخاطر، وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بالوحدات الحكومية. استخدم الباحثان استمارة الاستبانة لجمع البيانات الحقلية من المراجعين الداخليين ومفتشي الضرائب بولاية الخرطوم. توصل البحث إلى أن هنالك علاقة طردية بين أدوار الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب. أوصى البحث بزيادة مستوى اهتمام الوحدات الحكومية بأدوار الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية لضمان زيادة فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بها.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الاستشارية- خدمات التأكيد- إدارة المخاطر- الحكومة الإلكترونية

1- المقدمة: (الإطار المنهجي)

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

في ظل سياسة التطوير والتحديث التي انتهجتها الحكومة السودانية لمواكبة التطورات التكنولوجية في العالم والتي مثلت أهم إفرازات الثورة التقنية والتكنولوجية في مجال المعاملات المالية، لجأ السودان إلى استخدام تقنية المعلومات في الأعمال الحكومية للتطور في المعاملات الإلكترونية في كافة الأنشطة والإجراءات والمعاملات لتعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية على مستوى تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً. كما أن المتغيرات الحادثة في بيئة الأعمال المعاصرة أدت إلى اتساع دور المراجعة فتضمن نشاط المراجعة الداخلية دور استشاري، توكيدي، دعم إدارة المخاطر، استقلالية المراجعة الداخلية، دور حوكمي. ولكن في هذه الدراسة تم تفعيل الدور الاستشاري والتوكيدي بالإضافة إلى إدارة المخاطر، وربط هذه الأدوار الثلاثة للمراجعة الداخلية بأداء معاملات الحكومة الإلكترونية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الحد من المشكلات التي تواجه الحكومة الإلكترونية عن طريق تفعيل أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بالوحدات الحكومية من خلال الاعتماد على أدوار الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والمتمثلة في الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية للوحدة الحكومية، وخدمات التأكيد، بجانب دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بالوحدة الحكومية. وتتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية؟
2. هل توجد علاقة بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية؟
3. هل توجد علاقة بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية؟

فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث بالآتي:

1. الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية ".
2. الفرضية الثانية: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام المراجعة الداخلية بخدمات التأكيد وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية ".
3. الفرضية الثالثة: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية ".

أهداف البحث:

1. اختبار العلاقة بين الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية للوحدة الحكومية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بالوحدة الحكومية.

2. اختبار العلاقة بين خدمات التأكيد التي تقدمها المراجعة الداخلية للوحدة الحكومية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بالوحدة الحكومية.
3. اختبار العلاقة بين دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر للوحدة الحكومية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بالوحدة الحكومية.
4. التعرف على العقبات التي تحول دون تفعيل أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بالوحدات الحكومية من خلال الاعتماد على أدوار الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية.
5. رفع درجة الاهتمام بالأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية السودانية لتقليل مخاطر تطبيق الحكومة الإلكترونية بها.
6. التوصل إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تسهم في تعزيز إبعاد ومكونات الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية لدى العاملين بالوحدات الحكومية بالسودان.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية للبحث:

1. الاهتمام بالأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية بيئة الأعمال السودانية والدور الرئيسي التي تلعبها في المحافظة على الموارد المالية بالوحدات الحكومية من خلال أداء معاملاتها للعملاء إلكترونياً.
2. ندرة البحوث العلمية التي تطرقت لموضوع الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وربطها بأداء معاملات الحكومة الإلكترونية في بيئة الأعمال السودانية.

الأهمية العملية للبحث:

1. الاهتمام بتفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية السودانية المتعاملة إلكترونياً لتقليل مخاطر تطبيق الحكومة الإلكترونية بهذه الوحدات الحكومية.
2. المساعدة في تقديم أساس عملي سليم للمراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية السودانية لاتخاذ وترشيد القرارات الخاصة بتطبيق الحكومة الإلكترونية بهذه الوحدات الحكومية.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث بالآتي:

1. الحدود الموضوعية: البحث يتناول فقط المتغربين الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وأداء معاملات الحكومة الإلكترونية.
2. الحدود المكانية: ديوان الضرائب بولاية الخرطوم.
3. الحدود الزمنية: بيانات البحث أعدت في العام 2018م.

محددات البحث

تمثلت في تخوف بعض أفراد عينة الدراسة بديوان الضرائب من إعطاء المعلومات المطلوبة منهم، كما أن استرجاع الاستبانة من بعض أفراد عينة الدراسة استغرق بعضاً من الوقت.

هيكل البحث:

يتكون البحث من المقدمة وتشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، ومبشرين، المبحث الأول يحتوي على الإطار النظري للبحث، متناولاً الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والحكومة الإلكترونية. أما المبحث الثاني يتناول الجانب العملي المتمثل في الجانب البحث الميداني والنتائج والتوصيات.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

1. الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية

مفهوم التطور الحديث للمراجعة الداخلية:

في عام 2001م أصدر معهد المراجعين الداخليين تعريفاً حديثاً للمراجعة الداخلية الذي يلائم التطورات الحالية في بيئة الأعمال، حيث عرفها بأنها " نشاط تأكيدى واستشارى وموضوعى ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنشأة والمساعدة في تحقيق أهدافها بصورة منهجية ومنظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ". (4, 2004, IIA).

بناءً على ما سبق، من تطور في مفهوم وأهداف ونطاق المراجعة الداخلية، يرى الباحثان أنه قد حدث تطور مماثل في حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق المراجع الداخلي، فقد تبدل فهمنا للدور الرقابي للمراجعة الداخلية الذي لم يعد مقصوراً على تنفيذ المهام الخاصة بعمليات المراجعة للجوانب المالية والمحاسبية والتشغيلية فقط، بل حزمة مهام أخرى تتعلق بتقديم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. وعلى الجانب الآخر، فقد حدث تطور مماثل في أدوار المراجعة الداخلية لتصبح نشاط يجمع بين صفات الاستشارية، التأكيدية، الموضوعية، الاستقلالية. ولكن في هذه الدراسة يتعرض الباحثان فقط للدور الاستشاري والتوكيدي بالإضافة إلى إدارة المخاطر بالتفصيل في الجزئية التالية:

أولاً: الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية:

لعل تطور بيئة الأعمال المعاصرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً والتي تعمل المنشأة في إطارها قد جعلها مضطرة إلى الاستعانة بخدمات مراقب الحسابات في نواحي تختلف عن مراقبة الحسابات المتعارف عليها تقليدياً، حيث تعتبر الخدمات الاستشارية من قبل الخدمات التي ليس لها معايير للتصديق، أي أنها لا تحتاج إلى تأكيد أو الرأي من قبل المراجع مثل المهام الأخرى، حيث أن هذه الخدمات تساعد الإدارة أو العميل في تحسين القدرة وتنمية المصادر لتحقيق أهدافها الرئيسية. (جمعة، 1999، 321).

يرى معهد المراجعين الداخليين الأمريكي أن المراجعة الداخلية هي نشاط نوعى واستشارى وموضوعى مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى، ويمكن للمراجعة الداخلية أن تقدم خدمات استشارية تعمل على تحسين حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة. والدور الاستشاري للمراجعة الداخلية يتمثل في الخدمات الاستشارية التي تتعلق بالمنشأة، وتتحدد طبيعة ونطاق هذه الخدمات بالاتفاق مع المنشأة بما يضيف قيمة للمنسأة ويدعم عملية التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر وعملية

الرقابة بدون أي مسئولية إدارية للمراجعين الداخليين، مثال ذلك النصيحة، المشورة والتدريب. (IIA, 1994, 3). يؤكد ذلك أن المراجعة الداخلية نشاط استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتحكم. (إبراهيم، 2011، 26).

يستنتج الباحثان أن المراجع الداخلي وفقاً للتوجه الحديث لمهنة المراجعة يعمل كمستشار لإدارة المنشأة في ثلاثة منظومات رئيسية هي: (إدارة المخاطر، الرقابة، التحكم).

ثانياً: خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية:

وصفت المراجعة الداخلية بأنها نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الإدارة وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها وإجراءاتها المؤسسية. (IIA, 2003, 6). أي أنها نشاط تأكيدي واستشاري مستقل يتم تصميمه بغرض إضافة قيمة وتحسين لعمليات المنظمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها من خلال مدخل منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة العمليات. (السقا، 2009، 17).

يتمثل الدور الرئيسي للمراجع الداخلية في تقديم تأكيد موضوعي إلى مجلس الإدارة عن مدى فعالية إدارة المخاطر، ويمكن للمراجعة الداخلية أن تضيف قيمة للمنشأة عن طريق الآتي: (George, 2004, 5):

1. تقديم تأكيد موضوعي بأن معظم مخاطر إدارة الأعمال تم إدارتها بشكل مناسب.
 2. تقديم تأكيد بأن إدارة المخاطر بالمنظمة وإطار الرقابة الداخلية يعملان بفعالية.
 3. تقديم تأكيد مستقل إلى مجلس الإدارة عن أن عمليات الإدارة الشاملة للمخاطر التي تقوم بها الإدارة داخل المنظمة تعمل بالشكل المتوقع.
 4. تقديم تأكيد مستقل إلى مجلس الإدارة عن أن عمليات الإدارة الشاملة للمخاطر مصممة بشكل جيد.
 5. التأكيد على أن استجابة الإدارة للمخاطر الموجودة تتم بشكل مناسب وفعال لتخفيض المخاطر إلى المستوى المقبول.
 6. تقديم تأكيد مستقل إلى مجلس الإدارة عن أنه يوجد إطار من أدوات الرقابة كافٍ لتخفيض هذه المخاطر.
- مما سبق يستنتج الباحثان أن الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية ما هي إلا عملية فحص موضوعي للأدلة بهدف تقديم تقييم مستقل لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

ثالثاً: إدارة المخاطر:

عُرِّفت إدارة المخاطر بأنها منهج للتعامل مع المخاطر البحتة بتوقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل من إمكانية حدوث خسارة أو تقليل الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى. (حماد، 2003، 51). كذلك عُرِّف معهد المراجعين الداخليين بأمريكا IIA إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد وتقييم وإدارة ورقابة الأحداث أو المواقف لإعطاء تأكيد معقول فيما يتعلق بتحديد المنشأة لأهدافها. (خليل، 2008، 89). يستنتج الباحثان من مفهوم إدارة المخاطر أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المخاطر تحديداً صحيحاً، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها بشكل صحيح على مستوى المؤسسة ككل.

علاقة المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر:

يشير المعيار 2120 (8, 2012, IIA). إلى أنه يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر وأن يسهم في تحسينها، ومع مراعاة أن مسألة تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة أم لا تخضع للحكم المهني الناتج عن تقييم المراجع الداخلي.

بالإضافة إلى ما تقدم يمكن أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتجميع المعلومات اللازمة لمساندة هذا التقييم أثناء القيام بمهام متعددة، مع العلم بأن نتائج ذلك المهام عندما ينظر إليها معاً تقدم فهماً وافياً لعمليات إدارة المخاطر بالمنظمة ومدى كفاءتها، فضلاً عن ذلك يتم متابعة عمليات إدارة المخاطر من خلال أنشطة الإدارة المستمرة أو التقييم المستمر والمستقل أو كليهما، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه على ضوء نتائج تقييم المخاطر مراعاة ما يلي: (جمعة، 2012، 770):

1. بالنسبة لمهام التأكيد فإنه يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية في مختلف نواحي الحوكمة، وعمليات التشغيل ونظم المعلومات.
2. بالنسبة لمهام الاستشارة فإنه يجب أن يتحقق المراجعين الداخليين من أن دمج معرفتهم بالمخاطر التي يكتسبونها من المهام الاستشارية ضمن تقييمهم لعمليات إدارة المخاطر بالمنظمة. فضلاً عن ذلك عند مساعدة الإدارة في تحديد أو تحسين عمليات إدارة المخاطر، يجب الامتناع عن تولي أية مسئولية إدارية من خلال قيامهم بالإدارة الفعلية للمخاطر.

2. الحكومة الإلكترونية

أولاً: مفهوم الحكومة الإلكترونية:

تعددت الآراء في تعريف الحكومة الإلكترونية نورد منها ما يلي: عرفها الهوش: بأنها عملية تغيير وتحويل العلاقات بين المؤسسات والمواطنين من خلال تقنية المعلومات، بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية، وتحجم الفساد وتعظم العائد وتخفف النفقات. (الهوش، 2012، 45). عرفها آخر بأنها تُعد أحد أنماط الإدارة الإلكترونية ونقصد بالإدارة (إدارة الشؤون العامة) بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية والتخلص من الأعمال الروتينية المركزية بشفافية عالية. (إبراهيم، 2010، 56). يضيف آخر أن الإدارة الإلكترونية هي الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم مُعالجتها حسب خطوات متسلسلة مُنفذ مُسبقاً. (السالمي، 2006، 32). كما قدم البنك الدولي عام 2005 مفهوماً للحكومة الإلكترونية بأنها عملية استخدام المؤسسات لتقنية المعلومات مثل شبكات الإنترنت وشبكة المعلومات وشبكة المعلومات العريضة والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيداً من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات. (زكي، 2009، 15). أيضاً عرفتها الأمم المتحدة بأنها: استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لإرسال معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين.

مما تقدم يستطيع الباحثان تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة من أجل توفير خدمة مميزة للمواطنين والشركات والمستثمرين وجميع متلقي الخدمة. بمعنى آخر هي انتقال الحكومات من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني التقليدي إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت.

ثانياً: أهمية الحكومة الإلكترونية:

الحكومة الإلكترونية جاءت بعد ظهور صور الفساد الإداري والمالي في المجتمع ومؤسساته. وهي أحد العلاجات الواقية من انتشار الفساد من جانب والعمل على منعه من جانب آخر، كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منح عملها وأن تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين، وليس فقط استجابة لطلباتهم، وأن الخدمات المباشرة مهمة وأساسية من وجهة نظر الباحثون لقيام الحكومة الإلكترونية أنها تعد عاملاً مهماً للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة. كما أنها توفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزها على تطويق ومحاصرة الفساد. (الرفاعي، 2009، 79).

يستنتج الباحثان أن الهدف الأساسي لقيام الحكومة الإلكترونية هي محاربة الفساد والعمليات المشبوهة من خلال فتح قناة تواصل للمواطنين بصانعي القرار.

ثالثاً: أهداف الحكومة الإلكترونية:

تهدف الدول والحكومات من خلال تطبيق مشروعات الحكومة الإلكترونية إلى تحقيق العديد من الأهداف والأغراض، لعل أهمها ما يلي: (حجازي، 2004، 25):

- تقديم الخدمات للمواطنين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة.
- تحقيق الاتصال الفعال وتقليل التعقيدات الإدارية.
- خلق بيئة عمل أفضل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات.
- تحسين واجهة التواصل بين الحكومة وجهات العمل الأخرى.
- تحسين الأداء الحكومي وتعزيز نظام الرقابة على أداء الموظف العام.
- مما تقدم يستطيع الباحثان إضافة الأهداف التالية
- تقديم أفضل الخدمات وأكثرها كفاءة في التنفيذ مع تحقيق توسيع مشاركة المواطنين
- احتلال المكانة الريادية في تثقيف المجتمع.
- تحديد فرص التعاون المستمر والتنسيق بين المستفيدين والهيئات الحكومية.

ثانياً- الدراسات السابقة

1- دراسة (Jin, 2015): تناولت الدراسة واقع الحكومة الإلكترونية في دول جنوب اسيا، تم اختيار أربع دول والمقارنة بينهما على أساس استخدامها للحكومة الإلكترونية كأداة العمل وتبادل المعلومات بشكل أكثر فاعلية مع توفير خدمات أفضل. أهم النتائج تكمن في أن الحكومة الإلكترونية مفيدة كوسيلة بالتعاون مع المواطنين لزيادة قدرة الحكومة والقطاع العام الأوسع للتعامل مع التنمية والقضايا الخاصة، وأن برامج الحكومة الإلكترونية فعالة وقادرة علي دفع ممارسات الحكم الرشيد من خلال تعزيز نطاق وكفاءة الخدمات الحكومية. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة إنشاء الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية التي تظهر من خلال الإرادة السياسية والقيادة الحكيمة وخلق الأطر التعاونية، وضرورة تطوير الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات وتطوير قدرات الموظفين الحكوميين في مختلف الدول.

2- دراسة (Kyu, & Feng Wang, 2014): هدفت الدراسة إلى اكتشاف ما إذا كان استخدام الحكومة الإلكترونية يحسن تصورات المواطنين عن الحكومة المحلية، وتهدف أيضاً إلى الوصول للمعلومات من خلال مواقع الويب

- الحكومية ليحسن رضا المواطنين بشفافية الحكومة. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن المواطنين الصينيين في المناطق الحضرية لا يعتمدون على الاستخدام المكثف لمواقع الحكومة المحلية للحصول على المعلومات، بالمقارنة مع غيرها، وتظهر أيضاً أن هناك فجوة بين الأجيال في استخدام الحكومة الإلكترونية، وخاصة في الظروف التي يكون فيها مطلوب من المواطنين توفير التغذية الراجعة حول مشاكل الخدمة العامة.
- 3- دراسة (عبد الرحمن، محمد، 2014): هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الدور الحديث للمراجعة الداخلية والمتمثل في خدمات التأكيد، الخدمات الاستشارية، دعم الحوكمة، وفاعلية إدارة المخاطر بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة بين الأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية وفاعلية إدارة المخاطر بالمصارف السودانية. أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف السودانية بالأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية وزيادة فاعلية إدارة المخاطر بهذه المصارف.
- 4- دراسة (الطيب، 2013): هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الاستشاري، التوكيدي، استقلالية المراجعة الداخلية، دور حوكمي، دعم إدارة المخاطر) في ملائمة التقارير المالية بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى أن الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية مرتفعتا نسبياً بالمصارف. أوصت الدراسة بتوعية المصارف بأهمية دعم إدارة المخاطر وتبني رؤية شاملة للمخاطر من خلال الاعتماد على مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر، الاهتمام بالدور التوكيدي للمراجعة الداخلية للتحقق والتأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية.
- 5- دراسة (محمد، 2013): هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بالسودان، والمتعلقة بالنظام المحاسبي الحكومي. توصلت الدراسة إلى أن هناك تحديات متعلقة بالعمل المحاسبي والمرجعي وبناظر الرقابة الداخلية تواجه تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية. أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير الممارسة المحاسبية بالوحدات الحكومية بالسودان لموائمة متطلبات مشروع الحكومة الإلكترونية.
- 6- دراسة (حسين، 2010): هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على بعض جوانب التطور في المراجعة الداخلية لتحديد الأسس المختلفة التي تضمن تفعيل الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية، خاصة الجوانب المرتبطة بالفكر الخاص بالمراجعة الداخلية وكذلك الممارسات المهنية لها. توصلت الدراسة إلى أهمية مزج الفكر والمفاهيم والأساليب والمهارات المرتبطة بالمراجعة الداخلية مع الفكر المرتبط بالاستشارات وأساليبها والمهام والمهارات المرتبطة بالمستشار الناجح.
- 7- دراسة (Carter, & Belanger, 2005): هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في مستوى تبني الأفراد لمشروع الحكومة الإلكترونية. تؤكد النتائج بأن إدراك سهولة الاستخدام والاتساق، ومستوى الثقة، والاعتمادية، عوامل هامة تدخل في تحديد هدف المواطنين من استخدام خدمة الحكومة الإلكترونية. أوصت الدراسة بضرورة تطوير خدمات الحكومة بالتركيز على المواطنين، وتزويد المسار للوصول إلى معلومات ملائمة وجود خدمات لأنها أكثر نفعاً من التعاملات التقليدية.
- 8- دراسة (Eric, 2005): هدفت الدراسة إلى قياس رضا المواطن عن الحكومة الإلكترونية، وثقة المواطن المرتبطة بالحكومة. توصلت الدراسة إلى أن استخدام مواقع الويب الحكومية يرتبط إيجابياً مع الرضا عن الحكومة الإلكترونية والرضا عن مواقع الويب ترتبط إيجابياً مع الثقة بالحكومة.

مناقشة الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية من زوايا مختلفة وكذلك الحكومة الإلكترونية. وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على توضيح جزئية دقيقة تتعلق بتفعيل جزء من الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والمتمثل في (الخدمات الاستشارية، خدمات التأكيد، دعم إدارة المخاطر) ودورها في فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب بولاية الخرطوم.

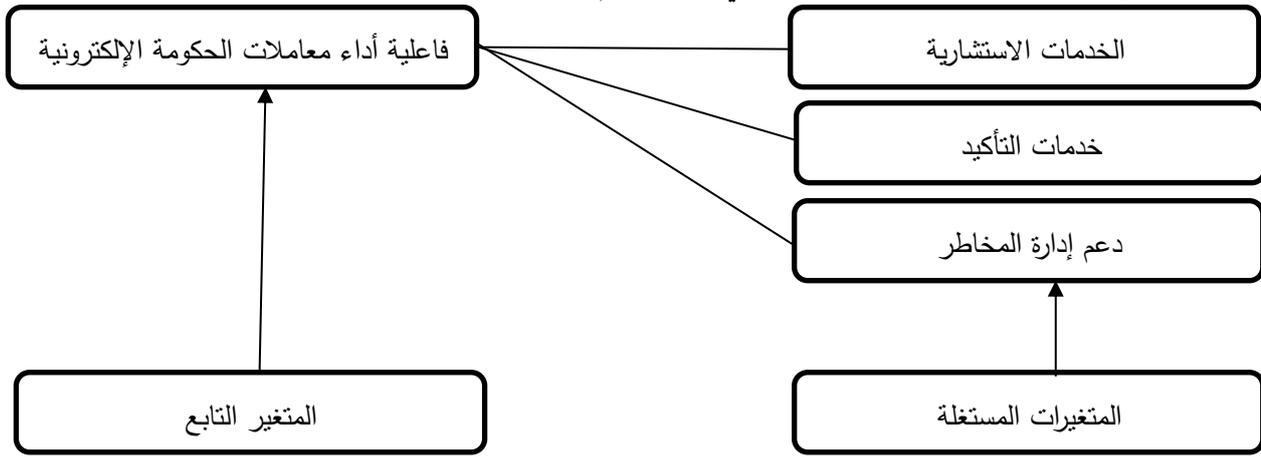
3- البحث الميداني

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة فاعلية الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في أداء معاملات الحكومة الإلكترونية ببيئة الأعمال السودانية.

متغيرات البحث:

يمكن تمثيل العلاقة بين متغيرات البحث في الشكل رقم (1)



شكل رقم (1) العلاقة بين متغيرات الفرضيات

1. مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث الأصلي من المراجعين الداخليين ومفتشي الضرائب بديوان الضرائب بولاية الخرطوم. أما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع البحث، حيث قام الباحثين بتوزيع عدد (60) استمارة استبانة على عينة من المراجعين الداخليين ومفتشي الضرائب بديوان الضرائب بولاية الخرطوم، واستجاب (59) فرداً أي ما نسبته (98%) من المبحوثين، حيث أعادوا الاستمارات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة. يوضح الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لعينة البحث:

جدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لعينة البحث

المتغير	البيانات	
	فئة الخاصية	التكرارات
المؤهل العلمي	دبلوم وسيط	2
	بكالوريوس	30
	ماجستير	21
	النسبة المئوية	
		%3.4
		%50.8
		%35.6

المتغير	البيانات		النسبة المئوية
	فئة الخاصية	التكرارات	
المؤهل المهني	دكتوراه	6	10.2%
	الإجمالي	59	100%
	زمالة أمريكية	3	5.1%
	زمالة سودانية	20	33.9%
	لا توجد	36	61%
	الإجمالي	59	100%
الوظيفة	مراجع داخلي بديوان الضرائب	35	59.3%
	مفتش الضرائب بالديوان	24	42.7%
	الإجمالي	59	100%
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	4	6.8%
	6-10 سنة	8	13.6%
	11-15 سنة	21	35.6%
	16-20 سنة	8	13.6%
	أكثر من 20 سنة	18	30.5%
	الإجمالي	59	100%

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2018م.

2. أداة الدراسة:

يستخدم الباحثان استمارة الاستبيان لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، وذلك لقياس متغيرات البحث، واحتوت الاستمارة على قسمين، تضمن القسم الأول المتغيرات الشخصية لأفراد عينة البحث، تمثلت في المؤهل العلمي، المؤهل المهني، الوظيفة، سنوات الخبرة، أما القسم الثاني احتوي على (25) عبارة، طلب من أفراد عينة البحث أن يحددوا استجابهم لكل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). حيث تم توزيع هذه العبارات على محاور البحث، تضمن المحور الأول (6) عبارات لقياس المتغير الأول، والمحور الثاني تضمن (6) عبارات لقياس المتغير الثاني، والمحور الثالث تضمن (6) عبارات لقياس المتغير الثالث، أما المحور الرابع تضمن (7) عبارات لقياس المتغير الرابع.

3. الاعتمادية لأداة البحث:

لقياس مدى الاعتماد على استمارة الاستبانة المصممة تم حساب الصدق والثبات بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد عينة البحث على استمارة الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأول	0.67	0.82	0.91
الثاني	0.56	0.75	0.87
الثالث	0.74	0.86	0.93
الرابع	0.61	0.78	0.88

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح للباحثين من نتائج الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد عينة البحث على العبارات المتعلقة بكل متغير من متغيرات البحث، وعلى استمارة الاستبيان كاملة كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استمارة الاستبانة للدراسة تتصف بالثبات والصدق الكيبرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقياس وتحليل متغيرات البحث وللتحقق من فرضياته، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences، حيث استخدمت التكرارات والنسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل سبيرمان- براون لحساب معامل الثبات، والوسيط، ومعامل الارتباط البسيط، ومعامل الارتباط المتعدد، والانحدار الخطي البسيط، والانحدار الخطي المتعدد.

4- عرض النتائج؛ التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

تمثل المتغيرات المستقلة للبحث التي تعبر عن الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية بالآتي:

1. الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية (X1).

2. خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية (X2).

3. دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر (X3).

أما المتغير التابع فيتمثل في: فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية (y).

1/4 التحليل الوصفي للمتغير الأول: الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية

جدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية والوسيط لإجابات أفراد العينة على قياسات المتغير الأول

ت	العبارة	التكرار والنسبة %					الوسيط
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
1	تقديم الحلول اللازمة لتحقيق أهداف الوحدة الحكومية.	24	35	0	0	0	4
		%42.4	%57.6	%0	%0	%0	
2	تقديم التوصيات لتحسين السياسات والإجراءات داخل الوحدة الحكومية.	20	39	0	0	0	4
		%33.9	%66.1	%0	%0	%0	
3	تسهم في التطوير المستمر لأداء العاملين بالوحدة الحكومية.	14	45	0	0	0	4
		%23.7	%76.3	%0	%0	%0	
4	تساعد على زيادة كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالوحدة الحكومية.	16	43	0	0	0	4
		%27.1	%72.9	%0	%0	%0	
5	تقديم النصح والتوصيات للإدارة العليا بشأن تحسين نظام الرقابة الداخلية بالوحدة الحكومية.	22	37	0	0	0	4
		%37.3	%62.7	%0	%0	%0	
6	تقديم الخدمات الاستشارية للإدارات المختلفة داخل الوحدة الحكومية.	16	43	0	0	0	4
		%27.1	%72.9	%0	%0	%0	
7	الإجمالي	112	242	0	0	0	4
		%31.6	%68.4	%0	%0	%0	

يتضح من الجدول (3) أن التكرارات والنسب المئوية الأعلى لإجابات أفراد عينة البحث على جميع قياسات متغير الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب كانت لصالح الإجابات الموافقة والموافقة بشدة كما أن قيمة الوسيط للقياسات (4) والتي تعني موافق عليها، وأن قيمة الوسيط الإجمالية بلغت (4) والتي تعني أن أفراد عينة البحث يوافقون على أن تلك القياسات تمثل الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب.

2/4 التحليل الوصفي للمتغير الثاني: خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية

يوضح الجدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية والوسيط لإجابات أفراد العينة على قياسات المتغير

الثاني:

جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية والوسيط لإجابات أفراد العينة على قياسات المتغير الثاني

ت	العبارة	التكرار والنسبة %					الوسيط
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
1	تقدم تأكيد بأن معظم المخاطر بالوحدة الحكومية تم إدارتها بشكل مناسب.	20	39	0	0	0	أوافق
		%33.9	%66.1	%0	%0	%0	4
2	تقدم تأكيد بأن استجابة الوحدة الحكومية للمخاطر الموجودة تتم بشكل مناسب وفعال.	20	39	0	0	0	أوافق
		%33.9	%66.1	%0	%0	%0	4
3	تقدم تأكيد إلى إدارة الوحدة الحكومية بأن الأداء الرقابي في الوحدة الحكومية قوي وفعال.	16	43	0	0	0	أوافق
		%27.1	%72.9	%0	%0	%0	4
4	الاستمرار في مراجعة نظام الرقابة الداخلية والمتابعة الدائمة له بالوحدة الحكومية.	18	41	0	0	0	أوافق
		%30.5	%69.5	%0	%0	%0	4
5	استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء أنشطة المراجعة الداخلية بالوحدة الحكومية.	18	41	0	0	0	أوافق
		%30.5	%69.5	%0	%0	%0	4
6	التحقق من أن تنفيذ العمليات وأداء الأنشطة يتم وفقاً للسياسات واللوائح المرسومة والمتطلبات القانونية.	19	40	0	0	0	أوافق
		%32.2	%67.8	%0	%0	%0	4
7	الإجمالي	111	243	0	0	0	أوافق
		%31.4	%68.6	%0	%0	%0	4

يتضح من الجدول رقم (4) أن التكرارات والنسب المئوية الأعلى لإجابات أفراد عينة البحث على جميع قياسات متغير الخدمات التوكيدية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب كانت لصالح الإجابات الموافقة والموافقة بشدة كما أن قيمة الوسيط للقياسات (4) والتي تعني موافق عليها، وأن قيمة الوسيط الإجمالية بلغت (4) والتي تعني أن أفراد عينة البحث يوافقون على أن تلك القياسات تمثل الخدمات التوكيدية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب.

3/4 التحليل الوصفي للمتغير الثالث: دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر

يوضح الجدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية والوسيط لإجابات أفراد العينة على قياسات المتغير

الثالث:

جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية والوسيط لإجابات أفراد العينة على قياسات المتغير الثالث

ت	العبارة	التكرار والنسبة %					الوسيط	
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	القيمة	التفسير
1	توافر لائحة للمراجعة الداخلية معتمدة من قبل إدارة الوحدة الحكومية تسهل الوصول للمعلومات المتعلقة بالمخاطر.	12 %20.3	47 %79.7	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
2	تقوم المراجعة الداخلية بالحصول على المعلومات اللازمة بشأن المخاطر بالوحدة الحكومية.	12 %20.3	47 %79.7	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
3	تراجع المعلومات الخاصة بالتطورات في الأنشطة التي تعمل بها الوحدة الحكومية المحيطة بالمخاطر.	11 %18.6	48 %81.4	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
4	تقوم المراجعة الداخلية بتحديد المخاطر المحيطة بأنشطة الوحدة الحكومية.	10 %16.9	49 %83.1	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
5	تقوم المراجعة الداخلية بدور فعال في تقييم المخاطر (تحديد احتمالية حدوثها والآثار المترتبة عليها).	19 %32.2	40 %67.8	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
6	تقوم المراجعة الداخلية بتقديم النصح وتوفير البدائل والتوصيات للإدارة العليا بشأن كيفية التعامل مع هذه المخاطر.	17 %28.8	42 %71.2	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
7	الإجمالي	81 %22.9	273 %77.1	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق

يتضح من الجدول رقم (5) أن التكرارات والنسب المئوية الأعلى لإجابات أفراد عينة البحث على جميع قياسات متغير خدمات إدارة المخاطر التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب كانت لصالح الإجابات الموافقة والموافقة بشدة كما أن قيمة الوسيط للقياسات (4) والتي تعني موافق عليها، وأن قيمة الوسيط الإجمالية بلغت (4) والتي تعني أن أفراد عينة البحث يوافقون على أن تلك القياسات تمثل خدمات إدارة المخاطر التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب.

4/4 التحليل الوصفي للمتغير الرابع: فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية

يوضح الجدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والوسيط لإجابات أفراد العينة على قياسات المتغير الرابع:

جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والوسيط لإجابات أفراد العينة على قياسات المتغير الرابع

ت	العبارة	التكرار والنسبة %					الوسيط	
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	القيمة	التفسير
1	يتم إرسال معلومات الوحدة إلكترونياً.	17 %28.8	42 %71.2	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
2	اعتماد على استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء الخدمات.	18 %30.5	41 %69.5	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق

ت	العبارة	التكرار والنسبة %					الوسيط
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
3	اعتماد على تحصيل الإيرادات إلكترونياً.	15	44	0	0	0	أوافق
		%25.4	%74.6	%0	%0	%0	4
4	الخدمة الإلكترونية تحقق الاتصال الفعال وتقلل التعقيدات الإدارية بالوحدة.	23	36	0	0	0	أوافق
		%39	%61	%0	%0	%0	4
5	المعلومات المقدمة إلكترونياً تمتاز بالشفافية.	16	43	0	0	0	أوافق
		%27.1	%72.9	%0	%0	%0	4
6	الخدمات المقدمة إلكترونياً تُفَعِّل نظام الرقابة بالوحدة.	15	44	0	0	0	أوافق
		%25.4	%74.6	%0	%0	%0	4
7	الخدمات الإلكترونية تحقق فعالية الربط وتنسيق الأداء بين دوائر الحكومة والوحدات التابعة لها.	13	46	0	0	0	أوافق
		%22	%78	%0	%0	%0	4
8	الإجمالي	117	296	0	0	0	أوافق
		%28.3	%71.7	%0	%0	%0	4

يتضح من الجدول (6) أن التكرارات والنسب المئوية الأعلى لإجابات أفراد عينة البحث على جميع قياسات متغير الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب كانت لصالح الإجابات الموافقة والموافقة بشدة كما أن قيمة الوسيط للقياسات (4) والتي تعني موافق عليها، وأن قيمة الوسيط الإجمالية بلغت (4) والتي تعني أن أفراد عينة البحث يوافقون على أن تلك القياسات تمثل الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب.

5. إختبار فرضيات البحث

1/5 عرض ومناقشة الانحدار الخطي البسيط

استخدم الباحثين أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب، والخدمات التوكيدية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب، وخدمات إدارة المخاطر التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب، والمتغير التابع المتمثل في الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب.

إختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية ".

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين متغيري الفرضية الأولى:

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الخدمات الاستشارية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
\hat{B}_0	1.257	0.000	معنوية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	6.111	0.345	\hat{B}_1
			0.67	معامل الارتباط (R)
			0.45	معامل التحديد (R^2)
			26.552	اختيار (F)
النموذج معنوي				
$\hat{y} = 1.257 + 0.345x_1$				

يتضح جدول رقم (7) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الخدمات الاستشارية للمراجعة كمتغير مستقل وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.67).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.45)، هذه القيمة تدل على أن الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل تساهم بـ (45%) في فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (26.552) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).
4. 1.257: متوسط فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية عندما الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية يساوي صفرًا.
5. 0.345: وتعني كلما زاد الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية تزداد فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بـ 35%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية " قد تحققت.

اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام المراجعة الداخلية بخدمات التأكيد وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية ".

يوضح الجدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين متغيري الفرضية الثانية:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.354	1.752	\hat{B}_0
معنوية	0.000	5.112	0.471	\hat{B}_1
			0.56	معامل الارتباط (R)
			0.31	معامل التحديد (R^2)
			28.311	اختيار (F)
النموذج معنوي				
$\hat{y} = 1.752 + 0.471x_1$				

يتضح جدول رقم (8) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين خدمات التأكيد للمراجعة كمتغير مستقل وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.56).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.31)، هذه القيمة تدل على أن خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل تساهم بـ (31%) في فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (28.311) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).
4. 1.752: متوسط فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية عندما خدمات التأكيد للمراجعة يساوي صفراً.
5. 0.471: وتعني كلما زاد خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية تزداد فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بـ 47%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام المراجعة الداخلية بخدمات التأكيد وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية " قد تحققت.

اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية ".

يوضح الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين متغيري الفرضية الثالثة:

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.408	1.113	\hat{B}_0
معنوية	0.000	6.291	0.285	\hat{B}_1
			0.76	معامل الارتباط (R)
			0.55	معامل التحديد (R^2)
			25.736	اختيار (F)
$\hat{y} = 1.113 + 0.285x_1$				

يتضح من الجدول رقم (9) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة في دعم إدارة المخاطر كمتغير مستقل وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.74).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.55)، هذه القيمة تدل على أن دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر كمتغير مستقل تساهم بـ (55%) في فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (25.736) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).
4. 1.113: متوسط فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية عندما دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر يساوي صفراً.

5. 0.285: وتعني كلما زاد دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر تزداد فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بـ 29%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية " قد تحققت.

2/5 عرض نتائج الانحدار الخطي المتعدد ومناقشتها

يوضح الجدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب، وخدمات التأكيد للمراجعة الداخلية بديوان الضرائب، ودور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بديوان الضرائب على فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب: جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير الخدمات الاستشارية وخدمات التأكيد للمراجعة الداخلية ودعم إدارة المخاطر على فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.250	1.231	\hat{B}_0
معنوية	0.000	6.230	0.040	\hat{B}_1
معنوية	0.000	8.665	0.351	\hat{B}_2
معنوية	0.000	6.231	0.068	\hat{B}_3
			0.61	معامل الارتباط المتعدد (R)
			0.37	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			40.270	اختبار (F)
النموذج $\hat{y} = 1.231 + 0.040x_1 + 0.351x_2 + 0.068x_3$				

يتضح جدول رقم (10) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الخدمات الاستشارية، خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية، دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بديوان الضرائب وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.61).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.37)، هذه القيمة تدل على أن الخدمات الاستشارية، خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية ودور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بديوان الضرائب كمتغيرات مستقلة تساهم بـ (37%) في فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (47.270) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).
4. من النتائج أعلاه نجد أن جميع معاملات الانحدار (B) معنوية، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.231) للخدمات الاستشارية وهي عند مستوى أقل (0.000)، وخدمات التأكيد للمراجعة التي يقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب بلغت (8.665) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، ودور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بديوان الضرائب بلغت (6.231) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان

الضرائب، خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية بديوان الضرائب ودور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بديوان الضرائب) على المتغير التابع (فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية).

تقييم النموذج:

لتحقق من أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي والارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي والتداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي لأخطاء، كما موضح في الجدول رقم (11):

جدول رقم (11) اختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

Durbin-Watson	نسبة معامل الالتواء		معامل الالتواء Skewness	معامل التضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance	المتغيرات المستقلة
	إلى الخطأ المعياري	الخطأ المعياري				
2.232	0.755	0.196	0.148	2.099	0.476	الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية
	1.423		0.279	1.975	0.506	خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية
	0.219		0.043	1.618	0.618	دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر

يتضح للباحثين من الجدول رقم (11) ما يلي:

1. اختبار الارتباط الذاتي (Auto correlation): تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية باستخدام إحصائية دارين واتسن (DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (n=50) و (P=4) فان إحصائية DW=2.232 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
2. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multi-collinearity): للتحقق من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة إحصائية (Variance Inflation Factor/ VIF) نجد جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10 وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي أي عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة
3. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution): للتحقق من أن توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (2و-) يشير ذلك إلى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعياً.

الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة

تم استخدام نموذج المقدرات القياسية لبيان الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة (الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب، خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية بديوان الضرائب ودور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بديوان الضرائب) على المتغير التابع (فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية) ويوضح الجدول رقم (12) ذلك:

جدول رقم (12) نموذج المقدرات القياسية

الترتيب	الاهمية النسبية	المتغير
1	0.295	الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية بديوان الضرائب
3	0.048	خدمات التأكسد للمراجعة الداخلية بديوان الضرائب
2	0.171	دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بديوان الضرائب

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

1. أظهرت نتائج البحث الميداني وجود ارتباط طردي قوي بين الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بديوان الضرائب، خدمات التأكيد للمراجعة الداخلية بديوان الضرائب، دور المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بديوان الضرائب، وفاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بديوان الضرائب.
2. تسهم المراجعة الداخلية في التطوير المستمر لأداء العاملين وتساعد في زيادة كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالوحدة الحكومية.
3. تقدم المراجعة الداخلية الخدمات الاستشارية والحلول اللازمة والنصح وتوفر البدائل والتوصيات لتحسين السياسات والإجراءات داخل الوحدة الحكومية.
4. تقدم المراجعة الداخلية الخدمات التوكيدية بأن معظم المخاطر بالوحدة الحكومية يتم إدارتها بشكل مناسب، وأن استجابة الوحدة الحكومية للمخاطر الموجودة تتم بشكل مناسب وفعال.
5. المراجعة الداخلية تقدم إلى إدارة الوحدة الحكومية الخدمات التوكيدية عن الأداء الرقابي في الوحدة الحكومية ومدى قوته وفعاليتها.
6. المراجعة الداخلية توفر لائحة معتمدة من قبل إدارة الوحدة الحكومية مما يسهل الوصول للمعلومات المتعلقة بالمخاطر.
7. المراجعة الداخلية تحصل على المعلومات اللازمة بشأن المخاطر بالوحدة الحكومية وتقدم النصح وتوفير البدائل والتوصيات للإدارة العليا بشأن كيفية التعامل مع هذه المخاطر.
8. الخدمات الإلكترونية تُفعل نظام الرقابة بالوحدة الحكومية وتحقق فعالية الربط وتنسيق الأداء بين دوائر الحكومة والوحدات التابعة لها.
9. الخدمات الإلكترونية تحقق الاتصال الفعال وتقلل التعقيدات الإدارية كما أن المعلومات المقدمة إلكترونياً بالوحدة الحكومية تمتاز بالشفافية.

ثانياً- التوصيات والمقترحات:

بناءً على نتائج البحث يُقدّم الباحثان التوصيات والمقترحات التالية:

1. زيادة مستوى اهتمام الوحدات الحكومية بأدوار الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية لضمان زيادة فاعلية أداء معاملات الحكومة الإلكترونية بها.
2. ضرورة أن تقدم المراجعة الداخلية الخدمات الاستشارية والنصح والتوصيات للإدارات المختلفة بشأن تحسين نظام الرقابة الداخلية بالوحدة الحكومية.

3. ضرورة الاستمرار في مراجعة نظام الرقابة الداخلية والمتابعة الدائمة له بالوحدة الحكومية ليتم تقديم الدور التوكيدي لمعاملات الحكومة الالكترونية بصورة سليمة.
4. ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء أنشطة المراجعة الداخلية لمواكبة اعتماد الوحدة الحكومية على استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء الخدمات.
5. ضرورة التحقق من أن تنفيذ العمليات وأداء الأنشطة يتم وفقاً للسياسات واللوائح المرسومة والمتطلبات القانونية لتسهيل الوصول للمعلومات المتعلقة بالمخاطر.
6. ضرورة أن تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة المعلومات الخاصة بالتطورات في الأنشطة التي تعمل بها الوحدة الحكومية المحيطة بالمخاطر لكي تحقق فاعلية إدارة المخاطر.
7. ضرورة أن تقوم المراجعة الداخلية بدور فعال في تقييم المخاطر من حيث تحديد احتمالية حدوثها والآثار المترتبة عليها لتحقيق الاتصال الفعال وتقلل التعقيدات الإدارية بالوحدة.
8. ضرورة تفعيل نظام الحكومة الإلكترونية لان المعلومات والخدمات المقدمة إلكترونياً تمتاز بالشفافية وتُفَعَّل نظام الرقابة بالوحدة الحكومية.

توصيات بدراسات مستقبلية:

1. أثر الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية كمتغير وسيط في العلاقة بين الحكومة الإلكترونية واكتشاف ممارسات الفساد المالي.
2. دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في دعم متطلبات الشمول المالي الإلكتروني.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

1. إبراهيم، خالد ممدوح، (2010). الحكومة الإلكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعية.
2. ابراهيم، نادر شعبان، (2011). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الإسكندرية، الدار الجامعية.
3. الهوش، أبو بكر محمود، (2012). الحكومة الإلكترونية الواقع والأفاق، القاهرة، النيل العربية للنشر.
4. جمعة، أحمد حلمي، (1999). التدقيق الحديث للمحاسبات، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
5. جمعة، أحمد حلمي، (2012). تأثير تطور أنشطة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية عمليات الحوكمة في منظمات الأعمال، مجلة المحاسب المصرية، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
6. حجازي، عبد الفتاح، (2004). الحكومة الإلكترونية ونظمها القانونية، عمان: دار الفكر للنشر.
7. حسين، هيثم أحمد، (2010). أسس تفعيل دور المراجعة الداخلية كنشاط استشاري في المنشآت المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا.
8. حماد، طارق عبدالعال، (2003). إدارة المخاطر، الاسكندرية: الدار الجامعية.
9. خليل، جيهان طه، (2008). تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على القطاع المصرفي، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الثاني، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالشروق.
10. الرفاعي، سحر قوري، (2009). الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات افريقيا، العدد السابع، بغداد: الجامعة المستنصرية.

11. زكي، إيمان عبد المحسن، (2009)، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر: بحوث ودراسات.
12. السالمي، علاء عبد الرازق، (2006). الإدارة الإلكترونية، عمان. داروائل للنشر.
13. السقا، أحمد، (2009). قراءات وحالات تدريبية في المراجعة الداخلية، الإسكندرية، الدار الجامعية.
14. الطيب، وجدان أحمد، (2017). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين- السودان.
15. عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله، محمد، صالح حامد، (2014). الدور الحديث للمراجعة الداخلية في زيادة فاعلية إدارة المخاطر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
16. محمد، صالح حامد، (2013). تحديات النظام المحاسبي الحكومي لمشروع الحكومة الإلكترونية بالسودان، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة سوهاج.

ثانياً- المراجع الأجنبية

1. Carter, Lemuria, Belanger, France, (2005). The Utilization of E- Government: Citizen Trust, Information System Journal Innovation and Acceptance Factors, 25 (21), Vol. 15, No.1
2. Eric, Welch, (2005). Linking Citizen Satisfaction with E- Government and Trust in Government, Journal of Public Administration Research and Theory, (21), Vol. 15, No.3
3. George, Matyjewicz, (2004). ERM- Based Auditing, Internal Auditing, Vol.19, No.6.
4. Jin, Wan Seo, (2015).Where are E- Government in South Asian Countries? A Comparative Approach, Korea: A Research Journal of South Asian Studies, Vol. 30, No. 2.
5. Kyu, Nahm Jun, Feng, Wang, (2014). E- Government Use and Perceived Government Transparency and Service Capacity Evidence from Chinese Local Government, China: Public Performance & Management Review, Vol. 38, No. 1.
6. The Institute of Internal Auditors IIA, (1994). Statement of Internal Auditors Responsibilities, New York.
7. The Institute of Internal Auditors IIA, (2003). Current of Information Technology on Internal Auditing. Available at: <http://www.tindarilcies.com>.
8. The Institute of Internal Auditors IIA, (2004). Current of Information Technology on Internal Auditing. Available at: <http://www.tindarilcies.com>.
9. The Institute of Internal Auditors IIA, (2012). Current of Information Technology on Internal Auditing. Available at: <http://www.tindarilcies.com>.